



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

المجلس

الدورة الثامنة والستون بعد المائة

29 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/كانون الأول 2021

تقرير الدورة السادسة والثمانين بعد المائة للجنة المالية
(7-9 يونيو/حزيران 2021)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة، في دورتها السادسة والثمانين بعد المائة، في عدد من مسائل المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2021.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2021.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

بريد إلكتروني: DavidWilliam.McSherry@fao.org أو هاتف: +39 06570 53719

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها السادسة والثمانين بعد المائة.
- 2- وحضر الدورة إلى جانب الرئيسة، السيدة Imelda Smolčić Nijers (أوروغواي)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:

• السيد Toru Hisazome (اليابان) • السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك) • السيد Farid Moustapha M. Sanda (النيجر) • السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي) • السيدة سعديّة المبارك أحمد دعاك (السودان) • السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)	• السيدة Kristina Gill (أستراليا) • السيد Manash Mitra (بنغلاديش) • السيد Rodrigo Estrela de Carvalho (البرازيل) • السيد هيثم عبد الهادي السيد الشحات (مصر) • السيد Addisu Melkamu Kebede (إثيوبيا) • السيد Ramón Lohmar (ألمانيا)
---	---
- 3- وأبلغت الرئيسة اللجنة بأن:
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنَتْ لتحل محل السيدة Lynda Hayden كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
 - السيد Ramón Lohmar (ألمانيا) عُيِّنَ ليحل محل السيد Heiner Thofern كممثل لألمانيا في هذه الدورة؛
 - السيد Addisu Melkamu Kebede (إثيوبيا) عُيِّنَ ليحل محل سعادة السيدة Zenebu Tadesse Woldetsadik كممثل لإثيوبيا في هذه الدورة؛
 - السيد Farid Moustapha M. Sanda (النيجر) عُيِّنَ ليحل محل السيدة Tahirou Rahila Rabiou كممثل للنيجر في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنَتْ لتحل محل السيدة Jennifer Harhigh كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.
- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي: <http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

5- وعُقدت الدورة السادسة والثمانون بعد المائة للجنة المالية افتراضيا بصورة استثنائية بسبب جائحة كوفيد-19. وأكدت لجنة المالية، عملا بالمادة 7 من لائحته الداخلية، أنها وافقت على تعطيل المادة 2(4) من لائحته الداخلية التي تقضي بأن تُعقد دورات اللجنة في مقر المنظمة.

6- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة السادسة والثمانين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من البلدان الأعضاء التالية:

- جزر البهاما
- بلجيكا
- كابو فيردي
- الكاميرون
- الجمهورية الدومينيكية
- غينيا
- هايتي
- الهند
- إندونيسيا
- كينيا
- الكويت
- ليسوتو
- بنما
- البرتغال
- السنغال
- تايلند
- تركيا
- أوزبكستان
- جمهورية فنزويلا البوليفارية
- زيمبابوي

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2020

7- استعرضت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2020.

8- وأحيطت اللجنة علما بأنه في عام 2020 زادت إيرادات البرنامج (8.9 مليار دولار أمريكي) والمصروفات المسجلة (8.1 مليار دولار أمريكي) بنسبة 8 و6 في المائة على التوالي، مما أدى إلى فائض قدره 0.8 مليار دولار أمريكي. وفي نهاية عام 2020، بلغ صافي أصول البرنامج 6.8 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت الميزانية النهائية القائمة على الاحتياجات 13.3 مليار دولار أمريكي.

9- وأثنت اللجنة على البرنامج لمركزه المالي وأدائه القويين وطلبت توضيحات بشأن مستوى المخزونات والاستثمارات الطويلة الأجل والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين. ولاحظت اللجنة أن قيمة مخزونات البرنامج قد زادت بسبب تغيير في تكوين المخزونات نتج عن الاحتفاظ بالسلع ذات القيمة الأعلى في المخزونات في نهاية العام، وأن الزيادة في الاستثمارات الطويلة الأجل تجاوزت الزيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، وأن معدلات الخصم المستخدمة في التقييم الاكتواري تأثرت بتغير في تقديرات مزيج العملات المتعلق بالخصوم بالإضافة إلى التحركات الاقتصادية.

10- وتلقت اللجنة تأكيدات من الإدارة على التزامها بتنفيذ جميع توصيات المراجعة.

11- وحددت اللجنة كمسائل مهمة: تنفيذ التوصية 1 التي تدعو إلى إدراج خطة تنفيذ بمستويات الموارد المتوقعة في وثيقة خطة الإدارة؛ وتنفيذ التوصية 2 بشأن إنشاء إجراء مكتوب للتحديثات المنتظمة لدليل إدارة الموارد المالية، وتبسيط الضوء أيضاً على الحاجة إلى رصد هذه الأنواع من الضوابط بشكل عام.

12- إن اللجنة:

(أ) درست الكشوف المالية المراجعة للبرنامج لعام 2020 مقترنة برأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره بشأنها؛

(ب) لاحظت أن مراجع الحسابات الخارجي قد أنجز عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأنها؛

(ج) رحبت بالتوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي وشجعت الإدارة على اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه التوصيات ضمن الأطر الزمنية المحددة في التقرير؛

(د) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2020، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2020)

13- استعرضت اللجنة التقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2020).

14- وأيدت اللجنة استخدام البرنامج لآليات التمويل بالسلف كوسيلة مهمة لزيادة المرونة والاستجابة والكفاءة في عمليات البرنامج.

15- ولاحظت اللجنة المخاطر الكامنة في الإقراض الداخلي للمشروعات والتمويل بالسلف الكلية، والأساس المنطقي لوجود احتياطي تشغيلي يعمل بمثابة شبكة أمان في حال التخلف عن السداد. وأحيطت علماً بأنه لم تطرأ أي حالات تخلف عن السداد لعدد من السنوات، وأنه لا يُتوقع أن تتمخض أنشطة عام 2020 عن حالات تخلف. وأوضحت الإدارة أنه بالنظر إلى الفوائد التشغيلية الهامة لمثل هذا المرفق، فإن أي تخلف عرضي عن السداد ينبغي ألا يُعتبر فشلاً بالضرورة. ويقدم حساب الاستجابة العاجلة سلفاً غير مضمونة، وبالتالي، وحسب التصميم، يمكن تحويل مخصصات حساب الاستجابة العاجلة إلى منح.

16- وتلقت اللجنة توضيحات بشأن تخصيص 20 مليون دولار أمريكي من م ظروف مرفق الإدارة الشاملة للسلع من أجل المشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن هذا لا يستبعد أي توسع محتمل، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

17- إن اللجنة:

- (أ) رحبت بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2020)؛
- (ب) لاحظت مع الارتياح العرض الشامل للمعلومات حول استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج خلال عام 2020؛
- (ج) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على الزيادة المقترحة في سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع من 560 مليون دولار أمريكي إلى 660 مليون دولار أمريكي.

السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد

- 18- استعرضت اللجنة السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد.
- 19- وأحييت اللجنة علما بما يلي:
- (أ) الأساس المنطقي لإدخال تحسينات على السياسة تشمل تعزيز مساءلة الإدارة؛
- (ب) تغييرات أدخلت منذ المشاورة غير الرسمية للمجلس التنفيذي في مارس/آذار 2021؛
- (ج) نشر السياسة، بما في ذلك خطة لإشراك أصحاب المصلحة الداخليين.
- 20- وزودت اللجنة بتوضيحات حول عدة جوانب، شملت ما يلي: الأحكام الواردة في عقود الأطراف الثالثة؛ وتخصيص الموارد؛ وتطبيق الدروس المستفادة؛ وسبل قيام البرنامج بتجهيز المديرين لرفع القضايا الجوهرية؛ وكيفية قياس النجاح الشامل لتنفيذ السياسة؛ وتحديد الأهمية؛ والإحالة إلى السلطات الوطنية؛ وتقاسم أفضل الممارسات فيما بين الوكالات ومع الشركاء.
- 21- ورحبت اللجنة بالسياسة المنقحة وأعربت عن تقديرها لتأكيد السياسة على إعطاء القدوة في أعلى الهرم، وعدم التسامح إطلاقاً إزاء التقاعس عن العمل، والأهم وقبل كل شيء، إبلاغ مكتب المفتش العام. وشددت اللجنة على أهمية قيام الإدارة بمعالجة قضايا الرقابة الداخلية بسرعة دون التأثير على عملية التحقيق.
- 22- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد؛
- (ب) رحبت بالتحسينات التي أدخلت على السياسة المحدثة والتي ستعزز مساءلة الإدارة من خلال إبلاغ أكثر شفافية وشمولية، مما سيمكن البرنامج من معالجة وتصحيح الشواغل الرقابية بمزيد من السرعة والفعالية؛
- (ج) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد.

السياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام

- 23- استعرضت اللجنة السياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام.
- 24- وأعربت اللجنة عن تقديرها لالتزام مكتب المفتش العام بالشفافية. وقُدِّمت إيضاحات للجنة حول: الاستعراضات ذات الأغراض الخاصة؛ وتبادل المعلومات التي تهم المجلس بشأن المسائل الاستشارية؛ وتسليط الضوء على التزام السياسة بالمعايير المهنية؛ وقضايا المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز؛ ومهلة الثلاثين يوما قبل الكشف العلني عن تقارير مراجعة الحسابات.
- 25- ورحبت اللجنة بالتأكيد بأن الأعضاء سيتلقون إخطارا بمواعيد نشر الوثائق في ركن الأعضاء المقيد الوصول.
- 26- إن اللجنة:
- (أ) رحبت بالسياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام؛
- (ب) رحبت بالتنقيحات التي من شأنها: مواءمة السياسة مع الممارسات الموحدة لكيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وتحديث السياسة لمراعاة الأشكال الجديدة لتقارير الرقابة التي يجري إصدارها حاليا والممارسات الجديدة التي تم إدخالها منذ عام 2017؛ ومواءمة السياسة مع ميثاق مكتب المفتش العام الذي تم تحديثه بموافقة المجلس في عام 2019؛
- (ج) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على السياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام.

التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه

- 27- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام.
- 28- ورحبت اللجنة بالرأي الإيجابي الصادر عن مكتب المفتش العام وبالنتيجة التي خلص إليها، والتي تفيد بأنه لم يتم تحديد أية نقاط ضعف جوهرية. وسلطت الضوء على المجالات المثيرة للقلق التي تناولها التقرير والتي تعبر عما لديه ولدى الهيئات الرقابية الأخرى من شواغل، بما في ذلك ما يتعلق بإدماج المنصات الرقمية المجزأة، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة المستخدمين وتصنيف البيانات الجنسانية.
- 29- وفيما يتعلق بإدارة المستخدمين، لاحظت اللجنة أن بيان الإدارة الذي يفيد بأن مجال الرقابة الداخلية يسير على الطريق الصحيح يبدو متعارضا مع تقرير مكتب المفتش العام، وكذلك مع مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة معلومات المستخدمين. وأوضحت الإدارة أنه تم الإبلاغ في بيان الرقابة الداخلية عن إدارة المستخدمين وحلول تكنولوجيا المعلومات كمخاطر كبيرة ومسألة من مسائل الرقابة الداخلية، وهي لا تزال تحظى بالأولوية لتوجيه مزيد من الاهتمام لها في عام 2021. كما أثارت شواغل محددة بشأن الإبلاغ عن الخسائر، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، من حيث كيفية تحديد الخسائر والنظر في أهميتها.

30- وأيدت اللجنة زيادة في مخصصات ميزانية مكتب المفتش العام إلى جانب زيادة في عدد موظفيه، وأعربت عن أملها في أن يمكن ذلك من توسيع تغطية مراجعة الحسابات والتحقيقات. ولاحظت أيضا الزيادة الحادة في قضايا التحقيق خلال الفترة، فضلا عن الزيادة في عدد القضايا المخصصة لكل محقق، واقترحت أن ذلك قد يقتضي زيادة أكبر في الموارد.

31- وأبلغ المفتش العام اللجنة، بناء على استفسارها، بأن الإدارة مسؤولة عن وضع الضوابط الداخلية واختبارها.

32- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للمفتش العام إلى جانب مذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي؛
- (ب) أحاطت علما برأي الضمان الصادر عن المفتش العام بأن أعمال الرقابة التي تم تنفيذها لم تُحدّد أية نقاط ضعف جوهرية في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة المعمول بها في جميع أنحاء البرنامج من شأنها أن تضرّ بشكل خطير بتحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية؛
- (ج) رحبت بالتعاون الأقوى مع وظائف التحقيق التابعة لوكالات الأمم المتحدة والشركاء المتعاونين وشجعت الإدارة على مواصلة هذه الممارسة؛
- (د) سلطت الضوء على تكرار الشواغل المتعلقة بنظام سكوب وإدارة المستفيدين والحاجة الملحة إلى تبديد شامل للشواغل التي أعربت عنها الهيئات الرقابية المختلفة؛
- (هـ) أشارت على المجلس التنفيذي بأن يحيط علما بالتقرير السنوي للمفتش العام وأن يشجع الإدارة على اغتنام فرص التحسين في مختلف المجالات التي أبرزها التقرير.

استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2020

- 33- نظرت اللجنة في استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2020.
- 34- ووددت اللجنة بلمحة عامة عن سبعة مجالات للمخاطر المرحلة من عام 2019. وقد أحرز تقدم كبير في ثلاثة مجالات⁽¹⁾ وصلت إلى مستوى مناسب من النضج نتيجة الجهود الأخيرة والجارية، وسيواصل البرنامج اتخاذ الإجراءات في المجالات الأربعة المتبقية التي مُنحت الأولوية⁽²⁾ لمزيد من الاهتمام في عام 2021. وأحيطت اللجنة علما بأن المسائل عُرضت من خلال تحليل مواضيعي واقتباسات تم جمعها من 127 من كبار مديري البرنامج في سياق عملية ضمان المدير التنفيذي، والذي جرى تبسيطه بشكل أكبر في عام 2020؛ كما أبلغت عن الأحداث الجوهرية التي رُفعت إلى الإدارة خلال الفترة.

35- ورحبت اللجنة باستعراض الإدارة وأثنت على شعبة إدارة المخاطر المؤسسية لما قدمته لأصحاب المصلحة من تحليل وروية شاملين وغنيين. وأحيطت اللجنة علما بكيفية استخدام الإدارة للمعلومات لزيادة تعزيز التعامل مع المخاطر وتقوية الضوابط وتلقت إيضاحات بشأن المسائل التقنية الرئيسية، بما في ذلك: التقدم المحرز في نظم الرصد والاستعراض؛

(1) تُنظم الرصد والاستعراض؛ والقدرة على توسيع نطاق للاستجابة لحالات الطوارئ؛ وسلامة الأغذية وجودتها.

(2) ثقافة وسلوكيات مكان العمل؛ وإدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة؛ وإدارة المنظمات غير الحكومية؛ وإدارة المستفيدين وحلول تكنولوجيا المعلومات.

والجهود المبذولة لمعالجة المخاطر المتعلقة بثقافة مكان العمل والسلوك؛ ومبادرات تخطيط القوة العاملة، بما في ذلك التنوع والشمول الجنسانيان؛ وإدارة المنظمات غير الحكومية. وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأنه يجري إدراج ضوابط دنيا في إجراءات الرقابة من جانب المكاتب الإقليمية.

36- إن اللجنة:

- (أ) رحبت بالوثيقة التي قدمت وصفاً إضافياً وتحليلاً مفيداً لسبع مسائل تتعلق بالمخاطر والرقابة تم تحديدها باعتبارها مهمة في بيان الرقابة الداخلية لعام 2019 والتحديثات بشأن التقدم المحرز في عام 2020؛
- (ب) شجعت الإدارة على مواصلة اتخاذ إجراءات للتخفيف من هذه المخاطر، ولا سيما في المجالات الأربعة التي مُنحت الأولوية لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها، لضمان الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية لموارد البرنامج والحفاظ على أصوله؛
- (ج) أوصت المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2020.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

37- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات عن الفترة من 1 أبريل/نيسان 2020 إلى 31 مارس/آذار 2021.

38- ولأحظت اللجنة المعلومات التي قدمتها لجنة مراجعة الحسابات والتي تفيد بأنه في حين أن وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية تعززت بقوة وشهدت تحسينات ملموسة على مر السنين فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لقياس المخاطر المتبقية ورصدها والعمل على المخاطر المحددة، ولا سيما في ضوء الزيادة الكبيرة في مستوى أنشطة المنظمة. وأحاطت اللجنة علماً بملاحظة لجنة مراجعة الحسابات بشأن الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة لمكتب التفتيش والتحقيق حتى يتمكن من معالجة العدد المتزايد من التحقيقات بكفاءة. وأحيطت اللجنة علماً بأن وظيفة الأخلاقيات ينبغي، إلى جانب ضمان استقلالها، أن تتيح أيضاً مزيداً من التفاعل مع الوظائف التنفيذية بحيث يمكن إدماج توصياتها ومشورتها بسهولة أكبر في أنشطة البرنامج. ولأحظت اللجنة أن الحاجة قد تدعو إلى ترقية برمجيات نظام سكوب لتبسيط البيانات بالكامل.

39- إن اللجنة:

- (أ) أقرت بأهمية دور لجنة مراجعة الحسابات، وشجعتها في عملها الجاري؛
- (ب) أعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها لجنة مراجعة الحسابات في المجالات التي تقع ضمن ولايتها، ولا سيما بشأن: إدارة المخاطر المؤسسية؛ والمراجعة الداخلية والتحقيقات؛ وسياسة شؤون العاملين والتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة؛ وأنشطة وثقافة الأخلاقيات؛ وإدارة المستفيدين؛ والتخطيط المستقبلي في البرنامج؛

(ج) سلطت الضوء على التوصيات الواردة في التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات من أجل مواصلة تعزيز وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية؛

(د) أوصت المجلس التنفيذي بأن يحيط علما بالتقرير.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن المبادرات المؤسسية الحاسمة، ورد إدارة البرنامج عليه

- 40- استعرضت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن المبادرات المؤسسية الحاسمة ورد الإدارة على توصياته.
- 41- ورحبت اللجنة بالتقرير، الذي تناول طلبات المجلس التنفيذي المتعلقة بتقديم مزيد من المعلومات بشأن تحديد الأولويات، وتقييم المبادرات المؤسسية الحاسمة وإدارتها والإبلاغ عنها، وأعربت عن تأييدها لجميع التوصيات.
- 42- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لملاحظة أن الإدارة وافقت على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي، ولاحظت الأطر الزمنية للتنفيذ، التي تتراوح من الفصل الثالث من عام 2021 إلى الفصل الأخير من عام 2022. وفيما يتعلق بالتوصية 5، التي تمت الموافقة عليها جزئياً في رد الإدارة، فقد أوضحت الإدارة أنها منفتحة أمام إدراج نقطة قرار محددة بشأن كل مبادرة مؤسسية حاسمة في مشروع القرار المتعلق بخطط الإدارة في المستقبل.
- 43- وذكّرت اللجنة بأنها كانت قد أعربت في السابق عن قلقها بشأن طبيعة المبادرات المؤسسية الحاسمة المقدمة للتمويل من خلال حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وأقرت الإدارة بأن العديد من فرادى المبادرات المؤسسية الحاسمة التي تقل عن مليون دولار أمريكي في الفترة من 2015 إلى 2018 لم تكن تعكس تطبيقاً مناسباً للمعايير التي تم وضعها لهذه المبادرات مع المجلس في عام 2014. ورأت أن تطبيق معايير المبادرات وعرضها قد تحسناً تدريجياً منذ ذلك الوقت، في حين أن من شأن تنفيذ التوصيات أن يعزز إلى حد كبير الدقة في تخطيط المبادرات ورصدها وحوكمتها والإبلاغ عنها في المستقبل.
- 44- وقُدمت تأكيدات إلى اللجنة بأن الإدارة تتابع أيضاً التوصيات الواردة في الملحق الأول من تقرير مراجع الحسابات الخارجيين، والتي لم تكن موجهة إلى المجلس.
- 45- وأقرّ مراجع الحسابات الخارجي بأن البرنامج كان قد بدأ العمل بشأن العديد من المسائل المحددة في التقرير قبل إطلاق المراجعة، ولا سيما من خلال العمل التأسيسي المتمثل في عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة. وأوضحت الإدارة أن ذلك يشمل مبادرات من قبيل إشراك الميدان في قرارات التخصيص المتعلقة بطلبات الاستثمار المعلّلة، ووضع تعريف أفضل للمبادرات المؤسسية الحاسمة. كما أشارت الإدارة إلى أن تقرير الأداء السنوي لعام 2020 يتضمن معلومات مفصلة عن نفقات هذه المبادرات، ومقارنتها بالميزانيات، والإطار الزمني لتنفيذها، والفوائد التي تحققت.
- 46- إن اللجنة:

(أ) أعربت عن تقديرها لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن المبادرات المؤسسية الحاسمة وتوقعها بزيادة الدقة والمعلومات المقدمة في المقترحات وتقارير المتابعة المستقبلية المتعلقة بالمبادرات المؤسسية الحاسمة؛

(ب) لاحظت رد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك التوضيح المتعلق بالتوصية 5 التي تمت الموافقة عليها جزئياً؛

- (ج) شجعت الإدارة على تنفيذ التوصيات ضمن الإطار الزمني المحدد في الوثيقة فضلا عن الإجراءات الموجهة لعناية الأمانة الوارد وصفها في الملحق 1؛
- (د) أعربت عن تطلعها إلى تلقيها تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات فضلا عن الإجراءات الموجهة لعناية الأمانة الوارد وصفها في الملحق 1.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة معلومات المستفيدين، ورد إدارة البرنامج عليه

- 47- استعرضت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة معلومات المستفيدين ورد الإدارة على توصياته.
- 48- وقُدمت إلى اللجنة إيضاحات بشأن ما يلي:
- (أ) كيف يعترم البرنامج تطبيق المعايير العشرة لتقييم قدرة المكاتب القطرية فيما يتعلق بإدارة المستفيدين (التوصية 2)؛
- (ب) آراء البرنامج بشأن الإبلاغ عن المستفيدين غير المباشرين (التوصية 4)؛
- (ج) الإجراءات التي سيتخذها البرنامج مستقبلا لتحسين جودة الاستهداف (التوصية 6)؛
- (د) أسباب القبول الجزئي للتوصية 7؛
- (هـ) رؤية البرنامج حول الإدارة الرقمية لمعلومات المستفيدين (التوصيتان 9 و 11).
- 49- ورحبت اللجنة بقبول البرنامج لتوصيات المراجعة، وأحيطت علما بما يلي:
- (أ) لوحظت المعايير العشرة المدرجة في التوصية 2 بشكل كامل وأُخذت في الاعتبار في سياق جهود البرنامج الحالية لتحسين جودة البيانات؛
- (ب) قُبِلت التوصية المتعلقة بحساب أعداد المستفيدين غير المباشرين بشكل كامل، وسيجري التركيز على المستفيدين من المستوى 3 بشكل أساسي في تقييمات الأثر؛
- (ج) يعطى البرنامج الأولوية لتحسين جودة الاستهداف وهو يعمل على ذلك بطريقة شاملة، بما يتماشى مع نتائج المراجعات الأخرى التي أُجريت مؤخرا؛
- (د) كان التحذير الذي وُضع ردا على التوصية 7 بمثابة ضمانة للحماية ويهدف إلى حماية المستفيدين من النشر العام لمعلومات قد تكون حساسة؛
- (هـ) يعمل البرنامج على تطوير نظام إيكولوجي رقمي متكامل، تنظمه معايير مشتركة وإمكانية التشغيل البيئي التقني مما يسمح بالإشراف والإبلاغ مركزيا؛
- (و) سيكون نظام سكوب جزءا من هذا النظام الإيكولوجي باعتباره الأول بين نظرائه.
- 50- وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن تقوم الإدارة بإبلاغ المجلس التنفيذي بالبلدان التي لا يمكن نشر نظام سكوب فيها وسبب ذلك.

51- إن اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة معلومات المستفيدين.
- (ب) لاحظت رد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك التوضيحات بشأن التوصية 7، التي تمت الموافقة عليها جزئياً؛
- (ج) شجعت الإدارة على تنفيذ التوصيات ضمن الإطار الزمني المحدد في الوثيقة.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

- 52- استعرضت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.
- 53- وأحيطت اللجنة علماً بأنه تم إغلاق 31 من أصل 56 توصية كانت معلقة في يونيو/حزيران 2020، بمعدل تنفيذ نسبته 55 في المائة، مما يتجاوز المعدل البالغ 52 في المائة الذي شهدته فترة السنوات الخمس السابقة. وقد علّق مراجع الحسابات الخارجي على إغلاق هذه التوصيات. ومن أصل 25 توصية مفتوحة، من المقرر إغلاق 24 توصية خلال عام 2021، وهناك سبع توصيات جديدة انبثقت عن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2020.
- 54- وتلقت اللجنة إيضاحات بشأن ما يلي:
- (أ) مواصلة الجهود لتعزيز وتنسيق الدور الرقابي للمكاتب الإقليمية، مع ملاحظة أن مراجع الحسابات الخارجي سيجري مراجعة بشأن أداء الرقابة الإدارية في عام 2021؛
- (ب) تنفيذ مشروع حالة استثمار معللة لإدارة البائعين والمناقشات ذات الصلة بتحديث برمجيات نظام ونجر؛⁽³⁾
- (ج) رقمنة عملية إدارة الشركاء المتعاونين، بما في ذلك اتفاقات المستوى الميداني، لتحسين مراقبة الأداء؛
- (د) التقدم المحرز في استكمال إطار التوظيف والسياسة الخاصة بالخبراء الاستشاريين.
- 55- إن اللجنة:

- (أ) لاحظت حالة تنفيذ التوصيات المعلقة الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ب) شجعت الأمانة على تنفيذ التوصيات المتبقية المعلقة ضمن الأطر الزمنية المحددة في التقرير؛
- (ج) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

استخدام فائض الحساب الخاص للتأمين الذاتي

- 56- استعرضت اللجنة الوثيقة المعنونة استخدام فائض الحساب الخاص للتأمين الذاتي.

⁽³⁾ شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS).

- 57- ولاحظت اللجنة أن رأس مال التأمين الذاتي يتراكم عندما تُحمّل تكلفة كل طن متري يشتره أحد المكاتب القطرية داخليا. ونتيجة لذلك، وبحلول عام 2020، كان هناك فائض قدره 20 مليون دولار أمريكي في الحساب الخاص للتأمين الذاتي، زيادة على رأس المال البالغ 47 مليون دولار أمريكي المطلوب للوفاء بالالتزامات المحتملة.
- 58- ورحبت اللجنة بجهود البرنامج لمواصلة السعي إلى تحديد موارد حساب الاستجابة العاجلة وأعربت عن تقديرها لأهميته في إنقاذ الأرواح.
- 59- إن اللجنة:
- (أ) أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة والتي تفيد بأن الحساب الخاص للتأمين الذاتي يزيد بمقدار 20 مليون دولار أمريكي عما يلزم للوفاء بالتزامات تسوية المطالبات؛
- (ب) لاحظت أن المقترح الخاص باستخدام الأموال الفائضة في الحساب الخاص قد تم تقديمه وفقا لأحكام تعميم المدير التنفيذي بشأن ترتيبات البرنامج للتأمين الذاتي (OED2020/001)؛
- (ج) لاحظت كذلك أن التحويل المقترح إلى حساب الاستجابة العاجلة من شأنه أن يخفف من مخاطر عدم قدرة البرنامج على تلبية الطلبات المتزامنة للحصول على أموال حساب الاستجابة العاجلة أثناء جائحة كوفيد-19؛
- (د) شجعت الإدارة على إبقاء الأعضاء على علم بالتجديد المقرر لحساب الاستجابة العاجلة؛
- (هـ) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على تحويل مبلغ 20 مليون دولار أمريكي من الحساب الخاص للتأمين الذاتي إلى حساب الاستجابة العاجلة.

طرائق عمل لجنة المالية

- 60- إن اللجنة:
- (أ) طلبت أن يتضمن الموقع الشبكي للجنة المالية القائمة الكاملة للوثائق التي ستُعرض على كل دورة عند فتح الصفحة الشبكية، بغية تيسير رصد أعضاء اللجنة لتوفر الوثائق؛
- (ب) أعربت عن تقديرها لهيكل جدول الأعمال والجدول الزمني لدورتها السادسة والثمانين بعد المائة حول المجالات المواضيعية، وشجعت الأمانة على اتباع هذا النهج في الدورات المقبلة حيثما أمكن.

موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والثمانين بعد المائة

- 61- أُبلغت اللجنة بأنّ من المقرر عقد دورتها المقبلة في 28 و29 أكتوبر/تشرين الأول 2021. وستُحدّد ترتيبات انعقاد الدورة وفقا لتطور القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19.